

الخمر في فنلندا

للأستاذ أحمد غلوش

عنيت الحكومة الفنلندية بموضوع الخمر في بلادها عناية خاصة كان من مظاهرها توالى القيود التشريعية عليها بين حين وآخر حسب الظروف ، ففي سنة ١٨٩٦ منع تقطير الخمر في المنازل منعا باتا كان ذا اثر ظاهر في تقليل كميات الاستهلاك العام ، ثم وضع في سنة ١٨٩٥ نظام خاص لإنتاج الخمر وبيعها ، وبخاصة الأنواع المصنوعة من " بيرة الشعير " والأنواع المختلفة للأنبذة والخمور الخفيفة .

ثم رُئى أن تزداد هذه القيود ، فنحت المجالس البلدية سلطة أوسع في تنفيذ القوانين الخاصة بالخمور ، ولم يسمح ببيعها إلا في المدن فقط ، ولما كان بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها للجمهور مباحا منذ سنة ١٨٧٣ فقد وضعت هذه القيود المتوالية وزيدت الضرائب زيادة مستمرة بقصد تقليل الاستهلاك ومنع مضار الخمر .

وفي سنة ١٩٠٧ عرض على مجلس الأمة مشروع قانون خاص بتجريم المسكرات ثم عزز بمشروع ثان في سنة ١٩٠٩ إلا أنهما لم يدخلوا في دور التنفيذ إلا سنة ١٩١٩ بعد أن استقلت فنلندا ، وأخضعت لهذا القانون جميع المشروبات التي تحتوى على ٢٪ من الكحول فحرم إنتاجها وتصديرها وبيعها ونقلها إلا لأغراض طبية أو فنية أو صناعية ، ونيط بيعها لهذه الأغراض بشركة احتكار خاصة .

ونظرا للصعوبات التي اعترضت تنفيذ القانون ، فقد أجرى استفتاء عام في شأنها اشترك فيه نحو ٤٥٪ من الشعب ، وكانت النتيجة أن ٧٥٪ من المشتركين في الاستفتاء طلبوا إلغاء القانون فألغى في سنة ١٩٣٣ ، وصدر في ٥ أبريل من العام نفسه قانون آخر لتنظيم بيع الخمر هو المعمول به الآن في فنلندا .

وجوهر هذا القانون هو الحيلولة دون إساءة استعمال الخمر والحد من أضرارها الاجتماعية والهردية ومكافحتها بين الشعب ، وذلك بتنظيم تجارتها بحيث يقضى على التجارة غير المشروعة ويصل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن ، وقد روعي في قانون الاتجار بالخمر سياسة الاعتدال والإقلال من الربح .

. وللوصول الى تحقيق هذه الأغراض نص القانون على أن يهدف بتقطير الخمر وبيعها وإصدارها الى شركة احتكار، تلك الحكومة أكثر أسسها ليكون لها في ادارتها القول الفصل على ألا تزيد نسبة الكحول في إنتاج الشركة عن ٢,٢٥٪ إلا في الأحوال الاستثنائية الخاصة ويشمل القانون أيضا المشروبات القوية التي تصنع للاستعمال في المنازل والأبنية التي تستخرج من الثمار (berries) والفواكه والأعشاب بواسطة التخمر، وبالجملة السوائل المحتوية على نسبة معينة من الكحول خاضعة لهذا القانون .

ولا يخول لهذه الشركة أن تعطى تصاريح باستيراد الكحول أو بالبيع بالتجزئة ولكن يحق لها أن ترخص للغير بانتاج المشروبات وتقديمها للجمهور، أما الترخيص باستيراد الأدوية المحتوية على الكحول فيعطى فقط للبيوت التجارية التي تستورد السلع للصيديات .

ويصرح بتقديم المشروبات وبيعها بالتجزئة بإذن خاص في الفنادق الكبيرة ومطاعم الدرجة الأولى في المراكز المزدهرة بالسكان، كما يمكن تقديم النبيذ ونحر الشعير مع الأكل للركاب في عربات الأكل بالسكك الحديدية وفي السفن أثناء سفرها، أما في الأرياف فيمنع بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها إلا في الأحوال الاستثنائية المتقدم ذكرها .

ويمنع بيع الخمر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرين سنة ولا تقدم لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة كما يمنع بيعها للجنود إلا بأذن خاص من الضابط المختص ولا تباع إطلاقا للكافرين أو الذين يصاحبونهم أو المعروفين بإساءة استعمالها .

وللقائم على إدارة محل البيع بالتجزئة - وهو تابع للجنة المراقبة الحكومية - والمفتش البلدية أيضا، الحق في منع البيع لمدة معينة بحيث لا تزيد عن سنة للأشخاص الذين عرفوا بإساءة استعمالها، كما يمنع البيع لأجل، وفي أما كن الرقص وملاعب الخليل وغيرها، وتقيد إباحة البيع في مطاعم الدرجة الأولى بشرط ألا يحدث اضطرابا في المكان أو يؤدي الى زيادة الاستهلاك وخصوصا بين الشبان .

وتستطيع لجنة المراقبة أن تاذن للطعام بتقديم الخمر لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، على أن تحدد اللجنة أسعار البيع بحيث لا تزيد عن الأثمان التي يدفعها أصحاب الحانات مضافا إليها ربح معتدل لتغطية المصروفات التي تستلزمها الخدمة، وتضع اللجنة الشروط اللازمة لتقديم الخمر. ولها أن تلغى التصاريح الممنوحة إذا أسىء استعمالها ولم تنفذ الشروط بدقة وليس عليها في هذه الحالات أن تؤدي أى تعويض .

وتعين الحكومة أعضاء لجنة المراقبة في شركة الكحول، وهم الذين يختارون لجنة المديرين على أن تناقش الحكومة الميزانية التي تقدمها هذه اللجنة قبل التصديق عليها ويشارك في اجتماعها تين اللجنتين مندوب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وعند نظر الميزانية يستعد مبلغ مناسب من الدخل السنوي للشركة يضاف الى الاحتياطي العام وتُدفع ٧٪ على الأكثر قيمة أرباح الأسهم ثم يسلم الباقي الى الحكومة لتتصرف فيه فتعطي كل شخص "فنلندي" ما يوازي ١٢ ماركا فنلنديا على أن يكون اسمه مقيدا في الجهة نفسها قبل ذلك التاريخ بسنة على أن لا يزيد مجموع المبالغ المدفوعة عن ٣٠٪ من الباقي ويستعمل مبلغ يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ من الربح السنوي في زيادة رأس المال المدفوع للتأمين ضد الشيخوخة والمعجز ، ويصرف الباقي بعد ذلك في ترقية وسائل المكافئة وعلاج السكرى ومكافئة الاتجار غير المشروع بالمخمر وغير ذلك من الأغراض التي تدخل في باب المصروفات الاجتماعية للحكومة .

ويتضح مما تقدم انه ينبغي ألا يكون غرض الحكومة الاستفادة من تجارة الخمر ولكن العمل على مكافئتها وتحقيق وسائل الاعتدال في تعاطيها ومراقبة تنفيذ قانون الخمر التي هي من واجبات وزارة الشؤون الاجتماعية بوساطة مفتشيها ورجال البوليس .

وفضلا عن ذلك فان بلجان المحاليس البلدية التي تصرح ببيع الخمر بالتجزئة في دائرتها تعين مفتشا ليراقب تنفيذ القوانين والشروط المتعلقة بتجارة الخمر ، واذا اقتضى الأمر تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء مهمتها مكافئة الخمر ومراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها .

ولا يسمح لشخص واحد من المشتغلين بإنتاجها أو بيعها بجمازة أكثر من عشرين لترا من النبيذ أو خمر الشعير ونحوه لترات من المشروبات الروحية ، على أنه يمكن اقتناء كمية أكثر قليلا من هذه بتصريح خاص من البوليس .

ولا يباع لشخص واحد في المرة الواحدة أكثر من لترين من المشروبات الروحية وأربعة لترات من النبيذ القوي ومثلها من النبيذ الخفيف وخمر الشعير ، ويبيح القانون للشارى تخزين هذه الكميات دون ترخيص أو تصريح خاص ، وقد فرضت دقوبة صارمة على مخالفي هذا القانون تكفل تنفيذ دائرة المخالفات الى حد بعيد . ومنذ صدر هذا القانون ظهرت مقترحات كثيرة كانت ذات أهمية كبرى ، وقد شكلت في بدء العام الماضي لجنة حكومية لمناقشة الاصلاحات التي يرى ادخالها على القانون في المستقبل وتقديم الاقتراحات المناسبة لترقية العمل في مكافئة المسكرات وينظر أن تتقدم اللجنة بمقترحاتها في أجل قريب وهي مقترحات يبدو أنها ستكون ذات أثر بعيد في مكافئة المسكرات والتقليل من اضرارها .

مكافحة الخمر في فنلندا :

لثبت فنلندا مدة طويلة من الزمن وهي معتبرة بين دول أوروبا التي تستهلك أقل كمية ممكنة من الخمر ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب كثيرة من أهمها تحريم بيع الخمر وتقديمها في الأرياف. والمعلوم أن سواد الشعب الفنلندي يعيش على الزراعة . ولقد كان الاستهلاك المحلي في النصف الأول من القرن الماضي بالغاً أقصى حد وصل إليه من الزيادة وذلك لأن التقطير في المنازل كان مباحاً قبل أن يصدر القانون بمنعه ، فلقد بلغ استهلاك الشخص الواحد ٨ لترات نسبة الكحول فيها ١٠٠ ٪. فلما حرم التقطير في المنازل سنة ١٨٦٦ نقص الاستهلاك العام نقصاً محسوساً ، على الرغم من زيادة استهلاك نهر البيرة ، إذ بلغ مجموع ما استهلك من الكحول في المشروبات المختلفة لكل شخص :

من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥	—	٢ و ٩٥	لترًا
»	»	١٩٠١	»
»	»	١٩٠٥ — ١٩٧٢	»
»	»	١٩١١	»
»	»	١٩١٣ — ١٩٤٠	»
»	»	١٩١٤	»
»	»	١٩١٨ — ٤٥ ٪	»

وليس من الممكن وضع إحصاء دقيق عن الكمية التي كانت تستهلك من الكحول في عهد المنع ، إذ تختلف الآراء في ذلك اختلافاً كبيراً ، فبحسب إحصاء سنة ١٩٣٨ بلغ ما يستهلكه الشخص الواحد ٧٥,٥ ٪ من الخمر القوية و ٢٤,٥ ٪ من الأنبيذة ونهر الشعير ، وكانت جميع المشروبات التي تحتوي على أكثر من ٢ ٪ من وزنها كحولا تعتبر كحولية ، وقد رفع القانون الحالي النسبة إلى ٢,٢٥ ٪ ولا جدال في أن الاستهلاك في هذه الأيام قد زاد زيادة كبيرة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الماضية .

على أن استعمال المشروبات الروحية بفنلندا ليس قياساً ، ولكنه عرضي يحدث في أيام خاصة. ونسبة الذين يتجاوزون الحد في الشرب بفنلندا أقل منها في البلاد الأخرى ، وقد وضع النظام الحالي في أثناء الأزمة الاقتصادية التي كانت عاملاً من عوامل امتناع الناس عن شراء الخمر وشربها إلى حد ما ، فلما انتعشت الحالة الاقتصادية ارتفعت أسعار الخمر ولكن تعاطيها أصبح خاضعاً لمؤثرات خاصة في كل الدول ، فالحياة العصرية بمستلزماتها من إقبال الناس على الألعاب الرياضية والعيش في الهواء الطلق والامتناع بجمال الطبيعة قال من الميل إلى شرب الخمر عند كثير من الطبقات كما كانت قيادة السيارات سبباً في ابتعاد عشرات الألوف عن شرب الخمر لشعورهم بضرورة تحكيمهم في أعصابهم وسيطرتهم على جميع قواهم البدنية والعقلية، كما أن جمعيات منع المسكرات كانت ذات أثر مباشر وغير مباشر في الإقلال من تعاطي الخمر .

حركة منع المسكرات :

شعر كثير من المسؤولين بالقلق ليليل الظاهر الى شرب الخمر أثناء تقطيرها في المنازل وأثرت الحركة الدينية في النصف الأول من القرن الماضي في شعور الأهلين تأثرا بارزا زاد من قلق أولئك المسؤولين، وكان في مقدمة الداعين الى محاربة الخمر ومكافحتها "هنريك رنكست" الكاتب الخطيب الديني المشهور الذي وضع ألوف النشرات ووزعها على الأهلين مبيئا فيها أضرار الخمر حتى لقد ذهب في حماسه الى حمل الناس على توقيع لمتعمس يطلبون فيه تحريم الخمر تحريما يائسا، وكذلك اشترك زعماء الحركة الوطنية في محاربة الخمر والدعوة الى تحريمها وكان في مقدمتهم "الياس لروت" Elias Lunnrot وهو الشاعر الفنلندي الكبير الذي جمع الأناشيد الوطنية والأغاني الشعبية في مجموعة "كتلتارا" فقد حاول بكافة الطرق ومنها الكتابة والنشر أن يظهر الناس على الخطر الكامن في الخمر والضرر الذي يجيق بشاربها، والى مجهوداته يرجع الفضل في إنشاء أول جمعية لمنع المسكرات بفنلندا .

وقد طبعت بفنلندا أيضا الرسالة المشهورة التي كتبها روبرت برد Robert Baird مبعوث الجمعية الأمريكية لمنع الخمر، وكان ذلك دافعا لبعض رجال الجامعة في سنة ١٨٥٣ لجمعوا أوالا لطبع الكتب في تحريم الخمر وأخرجوا منها في السنة التالية عددا كبيرا نشره بين الناس وقد نال برجماعة من أنصار الاعتدال في شربها ومنهم السياسي المشهور "سنلمان" Snellman على دعوتهم ضد الخمر الى أن كانت النتيجة تحولا في الرأي العام أدى الى تحريم التقطير في المنازل .

تربية الشباب على الامتناع عن المسكرات :

ولما كان القائمون بالدعوة الى منع المسكرات يرون من الملائم أن ينشأ الشباب على الامتناع عن المسكرات وجعل ذلك من أصول التربية الأولى ، فقد بدئ بتنفيذ هذا الرأي منذ عهد بيد فأنستت للأطفال جمعيات خاصة تابعة للجمعيات العادية أو مستقلة عنها متأثرة في ذلك بالنظم المعمول بها في مثيلاتها في الجمعيات بانجلترا ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٢٠٥٢ جمعية ينتسب إليها ٥٠ ألف طفل وهي تطبع لهم الكتب وتضع لهم المقررات المناسبة لمقولهم وتصدر لهم صحيفة خاصة وتذيع المحاضرات في المدارس وتعمد بينهم مباريات ومسابقات من قبيل الدعوة الى مبادئها . كما قام المدرسون الذين يتكلمون اللغة الأسوجية بتأسيس جمعية لمنع المسكرات بدأت أعمالها منذ وقت قريب .

وتوجد الآن بين طلبة المدارس الثانوية هيئة خاصة تسمى عصبة الطلبة الفنلنديين للامتناع عن المسكرات ، وفي سنة ١٩٣٤ كان لها فروع في ٦١٨ مدرسة وبين أعضائها ٢٤١ مدرسا وترسل العصبة إلى فروعها محاضرين وتنظم لهم اختبارات في موضوع الخمر واجتنابها، وتعقد بين أعضائها مسابقات ، وتنظم لهم اجتماعات صيفية يعرضها مئات من تلاميذة وتلميذات المدارس في كل عام، وكذلك تعنى العصبة بكل ما يعود بانفاذة على البنين والبنات في هذا الموضوع .

برنامج الدراسة :

في سنة ١٩١٠ بدئ بتدريس "تأثير الخمر" في المدارس الأولية ثم أدخلت هذه الدراسة سنة ١٩١٢ في المدارس الثانوية . وكان الجزء الخاص بالصحة يدرس لهم في حصص النبات والصحة . أما سائر النواحي الأخرى المتصلة بالموضوع فكانت تدرس لهم في حصص الديانة والتاريخ واللغة وغيرها .

وخصصت برامج أخرى في موضوع الخمر لمدارس المعلمات ومعهد التربية البدنية التابع للجامعة، وتقوم عصبة المعلمين بمنع المسكرات كل عام بالقاء محاضرات في التربية على الامتناع عن المسكرات ، ووضع مقررات خاصة للدراسة وكتب مسهبة وأخرى مختصرة تتضمن التعليمات الخاصة بمنع المسكرات .

ولما لوحظ أن بعض المدارس الثانوية أهملت هذه البرامج أو جعلتها تدرس عرضا مع المواد الأخرى ، اقترح أن يقوم بتدريسها مدرسون لا يشربون الخمر .

وفي ربيع سنة ١٩٣٩ عرض على البرلمان مشروع قانون يجعل (علم الكحول) مادة مستقلة في المدارس الثانوية على أن يناط تدريسها بالمعلمين الذين يبدون اهتماما بهذا الموضوع وتكون لديهم المؤهلات الكافية ، كما أيدت الحكومة انشاء جمعيات ، تسمى (فرق الأمل) Bands of Hope ليكون نشر الدعوة بين الأطفال أعظم أثرا وأقرب فائدة خصوصا بين طلبة المدارس الابتدائية .

المؤلفات الخاصة بمنع المسكرات :

وقد ظهرت مطبوعات خاصة بمنع المسكرات، من أهمها المجموعة التي أصدرها الدكتور جرانفلت Granflit في ١٦٧٧ صفحة وهي تذكارات للزعيم الأول لحركة منع المسكرات

بفنلندا ، ثم كتاب (مشكلة الخمر) لمؤلفه الدكتور ماتي Matti وكتاب (مشكلة الخمر الاجتماعية) لمؤلفه الأستاذ فيونما Voionmaa وقد شرح فيه الموضوع من الوجهة الاجتماعية شرحا يتفق مع الآراء الحديثة .

وقد بحث الأستاذان تيجرشتد Tigerstedt ولاتنين Latinen الموضوع من الوجهة الطبية في عدة رسائل وكتب ، كما بحثه الدكتور هرمايا Harmaya من الناحية الاجتماعية أيضا وتحديث كتاب الدكتور توفينين Tuavinena عن تأثير الخمر في اتقان العمل ، وبحث الأستاذ سوميلا Zoamela مسألة تأثير الخمر على الرياضيين ، ووضع غير هؤلاء كتبا كثيرة في تاريخ منع الخمر بفنلندا ، ونشرت نتائج بحوث كثيرة في الأقطار الأخرى بعد ترجمتها إلى اللغتين الفنلندية والسويدية ، وطبعت كتب مطولة وأخرى مختصرة في الإرشادات الخاصة بالامتناع عن المسكرات ومن أهمها دائرة معارف تحتوي على ١٧٩١ نورا تبحث في مشكلة الخمر من جميع نواحيها . ومن سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٣٥ ظهر ٤٧٤٦ مؤلفا باللغة الفنلندية بلغ مجموع صفحاتها مائة ألف صفحة ذلك فضلا عن مؤلفات كثيرة ظهرت في اللغة السويدية بفنلندا .

وتعمل جمعيات منع المسكرات بفنلندا على اعداد محاضرات في موضوع الخمر تلقى في مختلف الأندية في بقاع العالم ، وللجمعيات الكبيرة منها عارضون ينقلون في أنحاء البلاد ، وفي بعض الأحيان تقوم الجمعيات الصغيرة أيضا بإرسال محاضرين من أعضائها لإلقاء المحاضرات على المراهقين والأطفال . وقد تطلب بعض الجمعيات إلى خطباء بارزين ممن يعينهم الأمر أن يلقوا خطبا في مناسبات خاصة ، حتى لقد بلغ عدد المحاضرات التي أقيمت في فنلندا سنة ١٩٣٢ - ٩٩٣١ محاضرة وفي سنة ١٩٣٤ - ١٣٣٩٩ محاضرة وفي سنة ١٩٣٧ - ١٥٤٠٦ محاضرة .

وفي سنة ١٩٣٧ أنشئ مكتب خاص للمحاضرات العامة لمنع المسكرات تديره عصبة مكافحة المسكرات الجامعية ، ولكل انسان الحق في أن يكلف أحد الخبراء المدونة أسماؤهم في سجل خاص أقرته الجمعية المركزية أن يحاضر مقابل مبلغ زهيد يدفعه الطالب عن كل محاضرة ويدفع المكتب مصاريف الانتقال والأتعاب .

وتذاع بعض هذه المحاضرات بالراديو من شركة الإذاعة الفنلندية ، وروضاء مكتب برنامج الإذاعة مستعدون دائما لتحقيق رغبات القائمين على مكافحة الخمر ولكن مكتب المحاضرات العامة ضد المسكرات يتقدم في ربيع كل عام إلى شركة الإذاعة بالبرنامج السنوي الذي ينوي إذاعته بعد التصديق عليه من اللجنة المركزية وهم عادة يذيعون محاضرة واحدة كل شهر عدا بعض الموضوعات الهامة والمناقشات المتصلة بالموضوع .

جمعيات منع المسكرات والتربية العامة :

وفي جميع الأقطار الشمالية تعمل جمعيات منع المسكرات على المساهمة في تربية الشعب وتثقيفه. وقد وضعت كثير منها مكاتبها تحت تصرف الأعضاء، وهم يتبعون في فنلندا طريقة حديثة تقضى بنشر برنامج المواد التي يعقد فيها الامتحان، فإذا أراد بعضهم أن يدرس موضوعا خاصا فإن عليه أن يتصل بإحدى الجماعات ليدرسه فيها ثم يؤدي الامتحان، ويمكن لأي فرد أن يناقش في الاجتماعات التي تعقدتها الجماعات في أى موضوع يشاء .

وليكون عمل هذه الجماعات أوفى نظاما تعين لجنة تشترك فيها عدة من الهيئات المشغلة بالتربية على أن يغير موضوع الدراسة كل سنة بما يكون أكثر فائدة وتمشياً مع الظروف ، وهم يرون أنه فضلا عن القراءة النظرية البحتة يذنبى الاطلاع على بعض القصص الخيالية ، والاستماع بالموسيقى في التأثير ، ولهذا تفتنى كل جمعية "أوركسترا" كاملة كما تؤلف كل جمعية فرقة للغناء .

ولأن الشعر التمثيلي مرغوب فيه لدى الشعب الفنلندي أكثر منه لدى أى شعب آخر ، فهم يعمدون أحيانا إلى تمثيل مسرحيات منه في بعض الاحتفالات التي تقيمها الجمعيات . كما أن الألعاب الرياضية بجميع أنواعها محبوبة عند أعضاء جمعيات منع المسكرات ولهم اتحاد رياضي خاص بهم ، وقد فكر بعضهم في إحياء الرقص الفنلندي الشعبي والاستعاضة به عن الرقص الحديث .

ما تقدم يتضح أن الشعب الفنلندي أصبح يميل إلى الأخذ بتربية بعيدة عن الخمر ، وقد حصل على نتائج حسنة في هذا الشأن .

جمعيات التربية الأخرى ومنع المسكرات :

قامت جمعيات التربية المسيحية بقسط كبير من العمل في سبيل مكافحة الخمر ، وأكبر هذه الجمعيات "اتحاد الشبان" وعدد أعضائه ستون ألفا ، وله لجنة خاصة لمنع المسكرات ، ويعمل الاتحاد على إلقاء ألوف المحاضرات سنويا في مشكلة الخمر ، وجمعيات التربية تعمل بالروح نفصها التي تعمل بها جمعيات منع المسكرات ، وكذلك الشأن في جمعية الشبان المسيحية الفنلندية التي تجعل مكافحة الخمر من أهم أعمالها ، فهي تحرم على الأطفال تناول أى نوع من أنواع الخمر ، وليست نواديها في الواقع إلا بيئات لمنع المسكرات .

كما يقوم القساوسة في دائرة أعمالهم بالدعوة إلى الامتناع عن الخمر بتانا ، وكذلك اتباع الكنيسة الحرة ، كما أنه توجد مستعمرات في المراكز الصناعية بفنلندا تنهم بمكافحة الخمر اهتماما جديا .

وقد بذلت جمعيات التربية المركزية المختلفة عناية كبيرة في سبيل مكافحة الخمر ، ففي عصابة التربية للعمال تخصصت جماعات معينة لهذا الموضوع وأنشأت مابج خاصة لدراسة العمال بالاشتراك مع عصابة مكافحة الخمر الديمقراطية الاشتراكية وفي "أكاديمية" العمال المتصلة بالهيئة المذكورة تدرس مشكلة الخمر من الناحية الاجتماعية ، وشترك اللجنة المركزية للدراسات التي تقررها الهيئات المختلفة في المكافحة . وقد عقد لهذا امتحانان اشترك في الثاني منهما حوالي عشرة آلاف شخص .

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من الجمعيات النسائية اشتركت اشتراكا فعليا في أعمال مكافحة الخمر بجمعية اتحاد (مارتا Marta) وعصابة نساء الفلاحة التي أدخلت في برنامجها الخاص "مكافحة الخمر" .

الدعاية العامة للامتناع عن المسكرات :

تكاد طرق الدعاية للامتناع عن المسكرات في فنلندا تشبه مثيلاتها في البلدان الأخرى . وفيما يلي بعضها :

(أ) أسبوع المكافحة . ويعقد كل سنة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وتشارك فيه الهيئات الكبيرة للتعليم والمدارس والكنيسة ، وتشرف على تنظيمه اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الفنلندية تعاونها في ذلك اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الأسبوعية ، ويوضع اعلان كبير في الأماكن العامة ، وتوزع البجتان المذكورتان وبعض الجمعيات الخاصة كتابا صغيرة تتص من المحاضرات ، والخطب التي ستلقى في الاجتماعات التي ستعقد في غضون الأسبوع ، كما توزع هذه الكتب على المدارس والجمعيات المختلفة ، ويعمد رجال الدين إلى ذكر مشكلة الخمر والحث على اجتنابها في الخطب التي يلقونها . وتناشر الصحف المقالات التي ترسل إليها وتكون خاصة بهذا الموضوع .

(ب) أما المعرض الدوري لمنع المسكرات فهو نتيجة العمل المشترك الذي تقوم به الجمعيات المختلفة وتشرف عليه اللجنة المركزية للجمعيات الفنلندية . ويتتوى المعرض على مائة اعلان ولوحة ، وقد صنعت لهذه اللوحات والاعلانات إطارات من المعدن ومن أهم ما يعرض فيه أشرطة سينمائية حديثة متصلة بالموضوع . ويقام هذا المعرض في بلدان كثيرة من فنلندا حيث يزوره جمهور كبير جدا ، كما تعنى المدارس بارسال طلبتها إليه صحبة مدرسيهم .

(ج) تؤدي الأشرطة السينمائية قسما كبيرا من الغرض الهام الذي يقام من أجله المعرض فهي تقوم بالدعاية وشيخ وسائل التربية، وقد أخرجت إحدى الجمعيات شريطا اسمه "وكانت بحيرة من نار تحترق" وضعت قصته الكاتبة الفنلندية المشهورة الأنسة تالفو Talvio ولدى جمعيات منع المسكرات كثير من المتخرجين وقد اشترت بعض الأشرطة الخاصة من أمريكا وسويسرا والسويد. ووصفت الجمعيات أشرطة أخرى تبين خطوات العمل الذي تقوم به وأدواره .

عمل الحكومة في مكافحة الخمر :

اهتمت الحكومة الفنلندية بموضوع مكافحة الخمر اهتماما يذكر ، فأدرجت في الميزانية العامة مبالغ كبيرة لهذا الغرض تتولى انفاقها وزارات الشؤون الاجتماعية والمعارف والدفاع الوطني .

فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع الإعانات على جمعيات مكافحة الخمر . ففي سنة ١٩٣٩ بلغت قيمة المصروفات ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مارك فنلندي منها ٢٠٠,٠٠٠ مارك لمصروفات المؤتمر الثاني عشر لمكافحة الخمر ، وتراقب الوزارة المذكورة سير أعمال المكافحة والتصرف في الإعانات وتنفيذ القانون فيما يختص بمعاملة السكرى واستعمال رءوس الأموال الموضوعة لهذا الغرض .

وأصدرت وزارة المعارف مليوناً وخمسمائة ألف مارك لمكافحة المدرسين الذين يديرون جمعيات الأطفال بالمدارس أو يقومون بالقاء المحاضرات وبت الارشادات في نفوس الفشء . وقد خصصت وزارة الدفاع مبالغ كبيرة لنشر الثقافة ، فمنها ما يصرف في بيان أضرار الخمر وسوء نتائج تعاطيها ، ومنها ما يصرف على غير ذلك من الأغراض المناسبة .

وقد ساعد موقف الحكومة الفنلندية مساعدة كبرى على تقدم العمل في الجمعيات حتى لقد يمزى نجاحها بعد الحرب الكبرى الماضية الى ذلك الموقف الكريم الذي وقفته هذه الحكومة .

أحمد غلوش

رئيس جمعية منع المسكرات